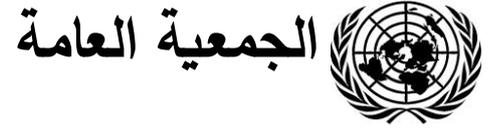


Distr.: Limited
4 April 2022
Arabic
Original: English



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية
الدورة الحادية والستون

فيينا، 28 آذار/مارس - 8 نيسان/أبريل 2022

مشروع التقرير

سادسا - التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه
في الأغراض السلمية

- 1- عملاً بقرار الجمعية العامة 76/76، نظرت اللجنة الفرعية في البند 8 من جدول الأعمال، المعنون "التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، كبنء منتظم في جدول أعمالها.
- 2- وتكلم في إطار البند 8 من جدول الأعمال ممثلو وممثلات كل من الاتحاد الروسي وإندونيسيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وكينيا والمكسيك والهند وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وألقى ممثلو دول أعضاء أخرى كلمات تتعلق بهذا البند أثناء التبادل العام للآراء.
- 3- وكان معروضاً على اللجنة الفرعية ورقة اجتماع بعنوان Schematic overview of national regulatory frameworks for space activities (العرض المخططى الإجمالى للأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية) (A/AC.105/C.2/2022/CRP.9).
- 4- واستمعت اللجنة الفرعية إلى عرض بعنوان "حوكمة الفضاء في شيلي"، قدمته ممثلة شيلي.
- 5- وأكدت اللجنة الفرعية مجدداً أنّ من المهم أن يؤخذ في الحسبان العدد المتزايد من الكيانات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة في الفضاء الخارجي، والطابع التجارى المتنامى لتلك الأنشطة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تحتاج الدول إلى ضمان امتثال تلك الأنشطة لمعاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجى من خلال أطرها القانونية الوطنية بهدف ضمان سلامة هذه الأنشطة وأمنها.
- 6- وأحاطت اللجنة الفرعية علماً بما تضطلع به الدول الأعضاء من أنشطة مختلفة من أجل مراجعة قوانينها وسياساتها الفضائية الوطنية أو تدعيمها أو تطويرها أو صوغها، وكذلك من أجل إصلاح أو ترسيخ



حوكمة أنشطتها الفضائية الوطنية. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة الفرعية أيضاً أن تلك الأنشطة تهدف إلى تحسين إدارة الأنشطة الفضائية وتنظيمها؛ وإعادة تنظيم وكالات الفضاء الوطنية؛ وزيادة القدرة التنافسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في أنشطتها الفضائية، وزيادة مشاركة الأوساط الأكاديمية في صياغة السياسات؛ وتحسين سبل التصدي للتحديات الناشئة عن تطوير الأنشطة الفضائية، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بإدارة البيئة الفضائية، وضمان وجود بنية تحتية قوية ومرنة للاتصالات أثناء حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية وتحسين تنفيذ الالتزامات الدولية على نحو أفضل.

7- ورأت بعض الوفود أن المبادئ التوجيهية للجنة بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد (A/74/20، المرفق الثاني) تقدم توصيات قيمة وهامة إلى جميع الدول وأن تنفيذها طوعاً من خلال مختلف الصكوك القانونية والسياسات الفضائية الوطنية أمر هام.

8- ورأت بعض الوفود أن من المهم تشاطر الممارسات الواردة في التشريعات الفضائية الوطنية والتعلم منها. وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة الفرعية علماً بورقة العمل المتعلقة بحالة التشريعات الفضائية الوطنية في بلدان مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية التابعة للمنتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ (A/AC.105/C.2/L.318) وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها فريق الدراسة ودراسته الجديدة التي تتناول تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي.

9- ورئي أن التشريعات الوطنية لبعض الدول تثير شواغل وأنه من المهم، عند وضع تشريعات وطنية بشأن الفضاء، مراعاة التوصيات المتعلقة بالتشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية الواردة في قرار الجمعية العامة 74/68.

10- ورأت بعض الوفود أن تشريعاتها الوطنية المتعلقة باستكشاف الموارد الفضائية واستخدامها تضع قواعد لضمان ألا يتعارض إنفاذها مع تنفيذ المعاهدات وغيرها من الاتفاقات الدولية القائمة، وأن تلك الأطر التنظيمية الوطنية لن تتداخل بدون مسوغ مع مصالح الدول الأخرى فيما يتعلق بممارسة حريتها في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

11- ورحبت اللجنة الفرعية بتحديث الأمانة "العرض المخططي الإجمالي للأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية" (A/AC.105/C.2/2022/CRP.9)، مما مكّن الدول من اكتساب فهم للأطر التنظيمية الوطنية القائمة ومن تشاطر التجارب المتعلقة بالممارسات الوطنية وتبادل المعلومات عن الأطر القانونية الوطنية.

12- وانفتحت اللجنة الفرعية على أهمية مواصلة التبادل المنتظم للمعلومات عن التطورات المستجدة في مجال الأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالفضاء. وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء على مواصلة تزويد الأمانة بنصوص قوانينها ولوائحها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالفضاء، وعلى تقديم معلومات محدثة ومساهمات لإدراجها في العرض المخططي الإجمالي للأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية.

سابعا - بناء القدرات في مجال قانون الفضاء

13- عملاً بقرار الجمعية العامة 76/76، نظرت اللجنة الفرعية في البند 9 من جدول الأعمال، المعنون "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، كبنء منتظم في جدول أعمالها.

14- وتكلم في إطار البند 9 من جدول الأعمال ممثلو وممثلات كل من ألمانيا وإندونيسيا وباراغواي وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا والفلبين وكينيا ولكسمبرغ والنمسا واليابان واليونان. وألقى ممثل المغرب كلمة

نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين. كما تكلم في إطار هذا البند المراقب عن منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ، وأثناء التبادل العام للآراء، تكلم بشأن هذا البند ممثلو دول أعضاء أخرى.

15- وكان معروضا على اللجنة الفرعية ورقة اجتماع تتضمن دليل الفرص التعليمية في ميدان قانون الفضاء (A/AC.105/C.2/2022/CRP.11).

16- وانفتحت اللجنة الفرعية على أن أنشطة بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال قانون الفضاء لها أهمية فائقة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى المضي قدماً في تطوير الجوانب العملية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، لا سيما في البلدان النامية، وفي زيادة المعرفة بالإطار القانوني الذي تتفدّ ضمنه الأنشطة الفضائية. ومن شأن ذلك أن يشجع الدول على التصديق على معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وأن يدعم تنفيذ تلك المعاهدات وإنشاء مؤسسات وطنية، وأن يجعل قانون الفضاء الدولي أكثر يسراً ومعروفاً على نحو أفضل من جانب جميع قطاعات المجتمع المدني. وشُدّد على أن للجنة الفرعية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي دوراً هاماً في هذا الشأن.

17- ولاحظت اللجنة الفرعية مع التقدير أن هناك كيانات حكومية وغير حكومية تبذل حالياً جهوداً وطنية وإقليمية ودولية لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء. وتشمل تلك الجهود تشجيع الجامعات على توفير نماذج تدريبية وحلقات دراسية بشأن قانون الفضاء؛ وتقديم زمالات دراسية لمرحلي التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجال قانون الفضاء؛ وتقديم دعم مالي وتقني للبحوث القانونية؛ وإعداد دراسات وورقات بحثية وكتب دراسية ومنشورات تتعلق بقانون الفضاء؛ وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة متخصصة أخرى من أجل زيادة فهم قانون الفضاء؛ ودعم مسابقات محاكاة الدعاوى القضائية في مجال قانون الفضاء؛ ودعم مشاركة المرأة والطلاب والشباب المهنيين في الأنشطة الإقليمية والدولية المتعلقة بقانون الفضاء؛ وتوفير فرص تدريبية وفرص أخرى لبناء الخبرات، وخصوصاً من خلال ترتيبات التمرن الداخلي لدى وكالات الفضاء؛ ودعم الكيانات المكرسة لإعداد دراسات وبحوث عن قانون الفضاء من أجل المساعدة على تطوير السياسات والأطر التشريعية الوطنية المتعلقة بالفضاء.

18- ولاحظت اللجنة الفرعية أن بعض الدول الأعضاء قدّمت مساعدة مالية لتمكين الطلبة من الاشتراك في مسابقة مانفريد لأكس لمحاكاة الدعاوى القضائية في مجال قانون الفضاء، التي تنظّم سنوياً أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية.

19- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها لمشروع مكتب شؤون الفضاء الخارجي المتعلق بقانون الفضاء المعني بالجهات الفاعلة الجديدة، الذي يقدم الدعم اللازم لتعزيز القدرات في مجال صوغ القوانين والسياسات الفضائية الوطنية. وفي هذا السياق، رُحِبَ بالبعثة الاستشارية التقنية الشيلية، التي عقدت عبر الإنترنت في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، والبعثة الاستشارية التقنية الرواندية، التي عقدت عبر الإنترنت يومي 18 و19 كانون الثاني/يناير 2022، والبعثة الاستشارية التقنية الأساسية لآسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت عبر الإنترنت في الفترة من 24 إلى 26 كانون الثاني/يناير 2022.

20- ورأت بعض الوفود أنه ينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي القيام بأنشطة محددة الهدف لبناء القدرات والتعليم والتدريب في مجال قانون الفضاء والسياسات الفضائية ترتكز على برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ ("برنامج سبايدر")، بغية إنشاء منصة لبناء القدرات وشددت على أهمية وجود التمويل الكافي من أجل تمكين المكتب من تقديم دعم قيم للبلدان النامية.

- 21- ولاحظت اللجنة الفرعية أن حلقة العمل المشتركة بين منظمة التعاون لآسيا والمحيط الهادئ ووكالة الفضاء الأوروبية والمعهد الصيني لقانون الفضاء والمتعلقة بخطط التعاون الإقليمي في مجال قانون وسياسات الفضاء، عقدت في الفترة من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر 2021 في مقاطعة هاينان، الصين.
- 22- ولاحظت اللجنة الفرعية أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي قام بتحديث دليل الفرص التعليمية في مجال قانون الفضاء (A/AC.105/C.2/2022/CRP.11)، مع إدراج معلومات عن الزمالات والمنح الدراسية المتاحة، وانتقلت على أن يواصل المكتب تحديث هذا الدليل. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء إلى تشجيع تقديم مساهمات على الصعيد الوطني لإدراجها في تحديثات الدليل المقبلة.
- 23- وأوصت اللجنة الفرعية بأن يبلغها، في دورتها الثانية والستين، كل من الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين الدائمين لدى اللجنة بما يتخذ أو يُعتمَر اتخاذ، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، من إجراءات لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء.